الفصل السادس عشر

# الأسباب التى تقلل من طغيان الأغلبية فى الولايات المتحدة

عدم مركزية الإدارة - لاتزعم الغالبية القومية أنها تعمل كل شيء - وهى مضطرة إلى استخدام موظفى « المدن » والمقاطعات لتنفيذ إرادتها العليا .

سبق أن أوضحت الفرق بين نوعين من المركزية : مركزية الحكومة ، ومركزية الإدارة ، فالأولى وحدها هى التى توجد فى أمريكا ، أما الثانية فلا تكاد تعرف فيها . فلو أن أداتى الحكم هاتين كانتا تحت تصرف القوة التى توجه الجماعات فى أمريكا ، وجمعت عادة بين تنفيذها أوامرها ، وبين حق الأمر والنهى ؛ ولو أنها بعد أن أقامت مبادىء الحكم العامة نزلت إلى تفاصيل تطبيق هذه المبادىء ؛ ولو استطاعت ، بعد أن نظمت مصالح البلاد الكبرى ، أن تنزل إلى دائرة المصالح الفردية - لو أنها فعلت ذلك كله لكان على الحرية فى الدنيا الجديدة السلام .

ولكن الأغلبية فى الولايات المتحدة ، التى كثيراً ما تبدى ميول الملك المستبد ونزعاته ، مازالت مفتقرة إلى أنجع أدوات الاستبداد .

فالحكومة المركزية فى الجمهوريات الأمريكية لم تشغل نفسها إلى الآن إلا بعدد قليل من الأمور ذات الأهمية الواضحة التى تستلفت الأنظار . أما شئون المجتمع الثانوية فلم تنظم أبداً بأمر من الحكومة ؛ ولم يحدث إلى الآن ما يكشف حتى عن رغبتها فى التدخل فيها . فقد ظلت الأغلبية تزداد قوة واستبداداً ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تزد امتيازات الحكومة المركزية شيئاً ما . فقد قصرت هذه الامتيازات الكبرى على دائرة معينة . ومع أن استبداد الأغلبية ، قد يكون مؤلماً من ناحية واحدة ، فلا يمكن أن يقال عنه إنه امتد إلى سائر النواحى . ومع ذلك ، فالحزب الغالب فى الأمة قد يركب رأسه ؛ ومهما كان متحمساً فى سعيه وراء تحقيق أغراضه ، فإنه لن يستطيع إجبار جميع الموظفين على أن يوافقوا على رغباته بشكل واحد ، وفى وقت واحد ، فى طول البلاد وعرضها . فعندما تصدر الحكومة المركزية التى تمثل الأغلبية قراراً ما ، فلا مناص لها من أن تعهد بتنفيذ إرادتها إلى عمال كثيراً ما لايكون لها عليهم أى سلطان ، ولا هى تستطيع أن توجههم إلى الدوام . فالقرى والهيئات البلدية والمقاطعات تعمل كما لو كانت حواجز خفية توقف تيار ما

اعتزم عليه الشعب، أو تفرق قوته. فإن حدث وصدر قانون ظالم، فقد تبقى الحرية محمية بطريقة تنفيذ هذا القانون، إذ لا تستطيع الأغلبية أن تنزل إلى الاهتمام بالتفصيلات الإدارية، أو بعبارة أخرى، إلى ما يصح أن نسميه صغائر أمور الاستبداد الإدارى أو تفاهاته. بل إنها لا يخطر ببالها أنها تستطيع أن تفعل ذلك لأنها ليست متفطنة كل التفطن إلى سلطته، ولا تعرف غير مدى سلطتها الطبيعية، ولكن لا خبرة لها بذلك الفن الذى يؤدى إلى زيادتها وتوسيعها.

وهذه نقطة حرية بالاهتمام. فإن حدث وقامت جمهورية ديمقراطية مثل جمهورية الولايات المتحدة فى بلدة توطدت فيها سلطة الفرد من قبل، وتغلغلت آثار التركيز الإدارى فى عادات الشعب وقوانينه، ما ترددت فى القول بأن النظم الاستبدادية ستكون فى هذه الجمهورية أمراً لا يطاق، وأشد مما هى فى أية دولة ملكية مطلقة فى أوربا، وإن شئنا أن نجد لها شبيهاً فذلك لا يكون إلا فى آسيا.

## روح المهن القانونية فى الولايات المتحدة وأثرها فى موازنة الديمقراطية

فائدة البحث عن الدوافع الطبيعية التى تحرك رجال القانون - سيكون لرجال القانون دور هام فى بناء مجتمع المستقبل - كيف يضفى عمل المحامين على أفكارهم صبغة أرستقراطية - الأسباب العرضية التى قد تقف هذه النزعة - سهولة انضمام الأرستقراطية إلى جانب رجال القانون - استفادة الحاكم المستبد من المحامين - مهنة القانون هى العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يصح أن تتحد معه العناصر الطبيعية للديمقراطية - الأسباب الخاصة التى قد تؤدى إلى صبغ عقلية المحامين الأمريكيين الإنجليز، بصبغة أرستقراطية - أرستقراطيو أمريكا يوجدون فى منصة القضاء وفى سلك المحامين - تأثير المحامين فى المجتمع الأمريكى - أثر روحهم القانونية الخاصة فى التشريع والإدارة وحتى فى الشعب نفسه.

يتضح لكل من زار أمريكا، ودرس قوانينها أن السلطة التى عهد بها الأمريكيون إلى رجال القانون، وتأثير هؤلاء فى الحكومة، هما أقوى ضمان قائم يحول دون إسراف الديمقراطية. ويبدو لى أن هذه النتيجة جاءت من سبب عام، من الخير أن نتقصى أمره، إذ من الجائز أن يظهر فى بلاد أخرى.

اشترك رجال القانون فى الخمسمائة سنة[1] الأخيرة فى جميع الحركات السياسية فى أوربا؛ فتارة كانوا مجرد أدوات فى أيدى الحكام السياسيين، وتارة كان هؤلاء الحكام آلات فى أيديهم هم. وكانوا فى العصور الوسطى سنداً قوياً للتاج، ولبسط نفوذ الملك وسلطانه، ولكنهم أخذوا منذ ذلك الوقت يبذلون جهدهم للحد من سلطته وتقييدها، فعقدوا فى إنجلترا محالفة وثيقة مع الأرستقراط، أما فى فرنسا فقد دلوا على أنهم أخطر خصومها. فهل كان رجال القانون فى كل هذه الظروف تحفزهم دوافع مباغتة وعابرة،

(١) منذ خمسة قرون قبل ١٤٨٠ نجد فى فرنسا عصر الملك فليب الجميل الذى توفى سنة ١٣١٤. وفى عصره كانت الكلمة لرجال القانون فى الدولة.

أم كانوا مدفوعين إلى حد ، كبير أو صغير ، بنزعات تعد طبيعية فيهم ؛ وهى نزعات تتجلى دائماً فى شتى عصور التاريخ ؟ دفعنى إلى هذا البحث أن هذه الطائفة الخاصة من الناس قد تدعى يوماً ما للقيام بدور هام فى المجتمع السياسى الذى ينتظر أن يقوم فى وقت غير بعيد .

إن دراسة القانون لتخلق فيمن عكفوا عليها عادات معينة من حيث النظام ، وميلاً إلى العناية بالنواحى الشكلية ، وحرصاً على مراعاة الاتساق فى الآراء وترابطها بها مما يجعلهم بطبيعة الحال أعداء للروح الثورية ، وخصوصاً لتلك الأهواء الجامحة التى يعوزها التروى وينقصها التفكير .

إن المعلومات الخاصة التى يستقيها المحامون من دراستهم القانونية تكفل لهم أن يتبوءوا مرتبة قائمة بذاتها فى المجتمع ، فهم يشكلون ضرباً من الهيئة المتميزة بين الطبقات المستنيرة ، ففكرة تفوقهم التى تشبعوا بها تظل تراودهم كل يوم فى ممارستهم شئون مهنتهم . فهم رجال علم لاغنى عنه ، وهو علم ليس بالمنتشر بين الناس . فهم يقومون بدور الحكم بين المواطنين ؛ ومن عاداتهم توجيه أهواء الفريقين المتخاصمين العمياء نحو غرضهم هم الخاص ، مما يوحى إليهم بشىء من الازدراء لما تصدره الجماهير من أحكام وتبديه من آراء . وفضلاً عن ذلك فهم هيئة تكونت ، لا بتفاهم سابق بين بعضهم وبعض ، ولا باتفاق يوجه جهودهم نحو غاية واحدة ، ولكن تشابه دراستهم ووحدة ظروفهم ربطت بين عقولهم وتفكيرهم كما تربط المصلحة المشتركة بين جهودهم .

ومن السهل أن نستكشف بعض ميول الأرستقراطيين وعاداتهم من أخلاق المحامين . فهم يشاركون هؤلاء الأرستقراطيين فى محبتهم للنظام والشكليات ، وينفرون من أعمال الجماهير ، ويحتقرون فى سريرتهم حكومة الشعب احتقار الأرستقراطيين إياها . ولست أقصد بذلك أن نزعات المحامين « الفطرية » هذه قوية بطبيعتها حتى أنها لتتحكم فيهم تحكماً لاقبل لهم بمقاومته ، بل أقصد أن مصلحتهم الخاصة هى التى تسيطر عليهم كما تسيطر على سائر الناس ، ولا سيما إن كانت هذه المصلحة الخاصة عاجلة .

ففى المجتمع الذى لايستطيع فيه رجال القانون أن يشغلوا فى عالم السياسة المركز الذى يشغلونه فى حياتهم الخاصة ، سيكونون يقينا من أنشط أعوان الثورة . ولكن يجب أن نتساءل عما إن كان السبب الذى يحملهم على الهدم أو على التجديد قد نشأ عن ميل دائم رصين فيهم ، أم عن حدث عارض . حقاً إن رجال القانون قد أسهموا فى قلب حكومة فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن يجب أن نرى إن كانوا قد فعلوا ذلك لأنهم درسوا القوانين ، أم لأنهم حرموا الاشتراك فى وضعها .

فمنذ خمسة قرون تزعم النبلاء الإنجليز الشعب ، وجعلوا يتكلمون باسمه ؛ وإنا لنرى الأرستقراطية تؤيد التاج فى الوقت الحاضر ، وتدافع عن حقوق الملك وامتيازاته . ولكن الأرستقراطية على الرغم من ذلك لها ميولها ونزعاتها الخاصة بها . وجدير بنا أن نحذر إذن

من أن نخلط بين الأفراد الأعضاء فى هيئة ما ، وبين الهيئة فى جملتها . فقد نجد فى كل حكومة حرة ، أيا كان شكلها ، أعضاء من رجال القانون يتصدرون الصفوف الأمامية من كل حزب . فهذه الملاحظة نفسها تصدق على الأرستقراطيين . فقادة الحركات الديمقراطية التى هزت العالم ، كانوا جلهم من النبلاء . هذا ، ولا يتسنى لهيئة ممتازة ، أعضاؤها من صفوة الناس ، أن تحقق مطامح كل هؤلاء الأعضاء ، فإن ما لديهم من مواهب ومن أهواء أكثر مما عندها من المناصب والوظائف التى يصح أن تستخدمهم فيها . فلا عجب إذن إن وجدنا عدداً كبيراً من الأفراد المستعدين لمهاجمة ما تستمتع به هذه الهيئة من امتيازات ، لا يستطيعون أن يحولوها بسرعة إلى ما فيه مصلحتهم .

فأنا لا أقول بأن جميع رجال القانون كانوا فى كل الأوقات أنصاراً للنظام وأعداء للبدع والتجديدات . بل كل ما أقوله إن معظمهم كان ذلك . فى البلاد التى يصرح للمحامين فيها بأن يتبوءوا المركز السامى ، الذى هو مركزهم بطبيعة الحال ، يكونون محافظين متشددين ، وخصوماً ألداء للديمقراطية . وإذا ما أغلقت الأرستقراطية أبوابها فى وجوه رجال القانون ، خلقت لنفسها منهم أعداء خطرين كل الخطر ؛ فهم بمهنتهم وبأعمالهم مستقلون عن النبلاء ، وهم من حيث الثقافة والتعليم يشعرون أنهم وإياهم فى مستوى واحد ، وإن كانوا دونهم ثراء وسلطاناً . أما إذا ما قبل الأرستقراطيون أن يمنحوا رجال القانون الممتازين شيئاً مما يستمتعون به من الامتيازات الخاصة ، فسرعان ما تتفق الطائفتان وتنظران إلى مصالحهما على أنها أشبه ما تكون بمصالح أسرة واحدة .

وأرانى ميالاً كذلك إلى الاعتقاد بأن من السهل على الملك دائماً أن يخلق من المحامين أصلح الأدوات لخدمة سلطانه . فثم صلة وثيقة بين هذه الطبقة من الناس وبين السلطة التنفيذية أشد مما توجد بينها وبين الشعب . وإن كانت كثيراً ما عاونت على قلب الأولى . وكذلك يوجد تقارب طبيعى بين النبلاء والشعب ، على الرغم من أن الطبقات العليا فى المجتمع كثيراً ما كانت تتفق مع الطبقات الدنيا ، وتقاوم امتيازات الملك .

هذا ويضع المحامون النظام العام فوق كل اعتبار . وخير ضمان للنظام العام هو السلطة ، ولا يفوتنا كذلك أنهم إن كانوا يقدرون الحرية تقديراً عظيما ، فإنهم يقدرون الناحية القانونية عادة تقديراً أعظم . فهم لا يخشون الاستبداد ، بقدر ما يخشون السلطة التحكمية . ومادام التشريع هو الذى يقوم من تلقاء نفسه بحرمان الناس استقلالهم ، فهم راضون . وعلى ذلك فأنا مقتنع بأن الأمير الذى ينبغى أن يمنع اعتداءات الديمقراطية على حقوقه ، بالعمل على إضعاف السلطة القضائية فى ممتلكاته ، والتقليل من تأثير المحامين السياسى ، يخطىء خطأ جسيماً . إنه يكون قد ترك جوهر السلطة يفلت من بين يديه كى يقبض على الخيال . فمن الحكمة أن يدخل المحامين فى الحكومة . فإن هو عهد إليهم

بالاستبداد فى شكل من أشكال العنف عاد ووجده قد اتخذ فى أيديهم ستاراً من العدالة والقانون .

تلاءم الحكومة الديمقراطية ازدياد قوة المحامين السياسية . فإن أنت استبعدت الأغنياء والنبلاء والأمير عن الحكم استولى عليه المحامون بطبيعة ما لهم من حق ، إذ هم وحدهم أصحاب الثقافة والنباهة الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار الشعب لتولى شئون الحكم من بين الفئات كلها التى خارج دائرته . فإن كانت ميولهم تدفعهم نحو الأرستقراطية ونحو الأمير فمصالحهم تجعلهم على اتصال بالشعب . فهم يحبون حكومة الديمقراطية دون أن يشتركوا فى نزعاتها ، ومن غير أن يحاكوها فى نقاط ضعفها . ومن ثم فهم يستمدون سلطة مزدوجة منها وعليها ، فالشعب فى الدول الديمقراطية لا يسىء الظن برجال القانون . ومن المعلوم أن من مصلحة القانونيين أن يخدموا قضية الشعب ، فهو يستمع إليهم فى غير غضب ، لأنه لا يعزو إليهم أى نية سيئة نحوه . نعم إن المحامين لا يرغبون فى هدم المؤسسات الديمقراطية ، ولكنهم يعملون باستمرار على تحويلها عن اتجاهها الحقيقى بوسائل شتى غريبة عن طبيعتها . فالمحامون من الشعب بمولدهم ، وبمصالحهم ؛ وهم من الأرستقراطيين بالعادة وبالميول ، فهم أشبه بحلقة وصل تربط طبقتى المجتمع العظيمتين .

إن رجال القانون هم العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يمكن أن يتحد مع العناصر الديمقراطية الطبيعية ، فى غير عنف ؛ ومن الجائز أن يتحد معها اتحاداً دائماً نافعاً . لست أجهل ما فى هيئة رجال القانون من عيوب ذاتية ، ولكن لولا هذا المزيج الذى يتكون من رزانة رجال القانون ومن المبدأ الديمقراطى ، لساورنى كل شك فى إمكان الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية زمناً طويلاً . ولا أعتقد أن الجمهورية تأمل ، فى وقتنا الحاضر ، أن تبقى ، إن لم يزد نفوذ المحامين فى الشئون العامة بنسبة ازدياد قوة الشعب .

هذه الصبغة الأرستقراطية التى أراها شائعة بين رجال القانون تتجلى واضحة فى الولايات المتحدة وفى بلاد الإنجليز أكثر منها فى أية دولة أخرى . ولا يرجع هذا إلى ما يقوم به المحامون الإنجليز والأمريكيون من دراسات فقهية ، بل يرجع إلى طبيعة القانون ، وإلى المركز الذى يشغله مفسرو القانون هؤلاء فى كل من إنجلترا وأمريكا . فقد استبقى الإنجليز والأمريكيون كلاهما قانون العمل بالسوابق ، أى أنهم ظلوا يستمدون آراءهم القانونية والأحكام التى يجب أن تصدرها محاكم من آراء أسلافهم وقراراتهم . فميل المحامى الإنجليزى أو الأمريكى إلى كل قديم يكاد يتحد دائماً بمحبة للإجراءات المنظمة القانونية .

ولهذا الميل تأثير آخر على اتجاه عقلية رجال القانون ، ومن ثم على اتجاه المجتمع . فالمحامون الإنجليز والأمريكيون يبحثون عما أنجز وتم فعلاً من قبل ، على حين يبحث المحامى الفرنسى عما كان يجب أن يعمل . فالأولون يعتمدون على السوابق ، أما الآخرون فيعتمدون على الأسباب . وقد يدهش المراقب الفرنسى أن يسمع عن كثرة ما يقتبسه

الإنجليز والأمريكيون من آراء غيرهم وقلة ما يدلون به من آرائهم هم ، على حين أن العكس هو الذى يحدث فى فرنسا ، حيث نجد أتفه قضية لاتعالج من غير أن يتقدم المحامى بنظام جديد من الآراء من بنات أفكاره ، ويناقش المبادىء القانونية الأساسية حباً فى الحصول على قيراط واحد من الأرض بقرار من المحكمة . فإغفال الرأى الخاص ، وهذا الاحترام الضمنى لرأى السلف ، هما الأمران اللذان يشترك فيهما المحامى الإنجليزى مع زميله المحامى الأمريكى . فهنا إنكار للذات وللفكر . فهذا الاسترقاق الذى يجد فيه المحامى نفسه مضطراً إلى الإذعان له ، والاعتراف به ، ويجبره على الاحتفاظ بفكره لنفسه ، ويجعل له عادات هيابة بالضرورة ، وميولاً محافظة فى كل من أمريكا وفى إنجلترا أكثر مما للمحامى الفرنسى .

كثيراً ما تكون القوانين الفرنسية المسطورة عسيرة الفهم ، ومع ذلك ففى استطاعة كل امرىء أن يقرأها . هذا ، ومن جهة أخرى ، لاشىء أغمض ، وأغرب على غير المختصين ، من تشريع أساسه السوابق . فالحاجة الماسة إلى المعاونة ألقانونية التى يلمسها المواطنون الأمريكيون والإنجليز ، وفكرة الناس العالية عن مقدرة رجال القانون ، تعملان على زيادة فصلهم شيئاً فشيئا عن الشعب ، وجعلهم طبقة خاصة متميزة عنه . إن المحامى الفرنسى لايعدو أن يكون رجلاً واسع الاطلاع على قوانين بلاده ولوائحها ؛ أما المحامى الإنجليزى أو الأمريكى فأشبه ما يكون بالكاهن عند قدماء المصريين ؛ فهو وحده ، الذى يستطيع أن يفسر علماً من علوم الأسرار الخفية ، شأنه شأن ذلك الكاهن .

كذلك يؤثر مركز المحامين فى إنجلترا وأمريكا فى عاداتهم وآرائهم . فقد حرصت الأرستقراطية الإنجليزية على أن تجتذب إلى نظامها كل من يشبهها ، فأفاضت على رجال القانون درجة عظيمة من الأهمية والقوة . فالمحامون لايشغلون فى المجتمع الإنجليزى الصفوف الأولى ، ولكنهم راضون بالمركز الذى هم فيه ، فكأنهم يكونون الفرع الأصغر من الأرستقراطية الإنجليزية ؛ وهم يتعلقون بحب إخوتهم الكبار ، على الرغم من أنهم لايستمتعون بجميع ميزاتهم . وعلى هذا صار المحامون الإنجليز يخلطون الأذواق والآراء الأرستقراطية فى الدوائر التى يترددون عليها ، بالمصالح الأرستقراطية التى لمهنتهم .

والحق أن عقلية المحامى التى أحاول وصفها هنا ، تتجلى بصورة واضحة كل الوضوح فى إنجلترا خاصة ؛ فالقوانين فى تلك البلاد لاتحترم لصلاحها وسدادها بقدر ما تحترم لقدمها . فإن اقتضت الضرورة تعديلها بشكل يجعلها تتكيف بالتغييرات التى تحدث فى المجتمع بمرور الزمن ، التجأ الشارع إلى أبرع الحيل التى يتصورها العقل ، بقصد المحافظة على هيكل القوانين التقليدى ، وليقنع نفسه بأنه إن أضاف شيئاً إلى ما عمله أسلافه ، فما ذلك إلا تطويراً لآرائهم واستكمالاً لعملهم . فلا أمل مطلقاً فى أن نجعله يعترف بأنه مجدد ؛ فإنه لايعقل أن يكون كذلك ؛ ويفضل أن يلجأ إلى ذرائع سخيفة ، من أن يقرر

أنه مذنب اقترف جريمة شنعاء بمثل هذه الشناعة . وتتجلى هذه الروح ، بوجه خاص ، فى المحامين الإنجليز ، إذ يبدو عليهم أنهم لايحفلون بالمعنى الحقيقى للموضوع الذى هم بصدده ، بقدر مايهتمون بنصه وحرفيته . فكأنى بهم يؤثرون أن يغفلوا العقل ، ويغفلوا الإنسانية على أن يحيدوا قيد أنملة عن حرفية القانون . فلا بأس من تشبيه التشريع الإنجليزى إذن بأرومة شجرة قديمة طعمها المحامون بفروع متنافرة تختلف عن الشجرة نفسها كل الاختلاف ، بأمل أن أوراق هذه الفروع ، على الرغم من اختلاف ثمرتها ، قد تختلط بجذع الشجرة الوقور التى تحملها جميعاً .

ليس فى أمريكا أشراف ولا أدباء . والشعب لايميل إلى الثقة بأغنيائه ، ومن ثم صار المحامون يعدون أسمى طبقة سياسية ، وأوسع فئات المجتمع ثقافة ؛ فليس لهم وراء التجديد أى ربح ، وذلك يضيف عنصراً آخر من عناصر المحافظة إلى ميلهم لمراعاة النظام العام . فإن سأل سائل أين نجد الأرستقراطية الأمريكية ؟ أجبته فى غير تردد ، أنها ليست بين الأغنياء الذين لارابطة مشتركة بينهم تربطهم بعضهم ببعض وإنما هى بين الجالسين على منصات القضاء ، والمحامين الذين يترافعون أمامهم .

إنَّا كلما تأملنا فيما يجرى فى الولايات المتحدة ازددنا اقتناعاً بأن رجال القانون يعدون أقوى هيئة فى أمريكا توازن الديمقراطية ، إن لم يعدوا العنصر الوحيد الذى يوازنها . فمن اليسير علينا أن نرى كيف تستطيع عقلية رجال القانون فى تلك البلاد ، بما لها من صفات ، بل وبما لها من أخطاء أيضاً ، أن تعدل ما فى الحكومات الشعبية من رذائل ذاتية فيها . فإذا ثمل الشعب الأمريكى بأهوائه ، أو انساق مع آرائه المتهورة ، استخدم مستشاروه القانونيون نفوذهم لتعديل هذه الآراء ، أو كبح جماحها ، بشكل يكاد لايرى . فهؤلاء المستشارون يقاومون متسترين ميول الشعب الديمقراطى بنزعاتهم الأرستقراطية ، كما يقاومون ، بتعلقهم الأسطورى بكل ما هو عتيق ، محبة الشعب لكل جديد ؛ وكذلك يقاومون بآرائهم الضيقة مشروعات الشعب الواسعة ، ويواجهون تسرع الشعب وقلة صبره ، بمماطلاتهم وتسويفاتهم المعروفة .

فالمحاكم هى الوسائل المرئية التى يهيمن بها رجال القانون على الديمقراطية . ففضلاً عن ميل القاضى إلى مراعاة الانتظام فى الأعمال ، ذلك الميل الذى اكتسبه من دراساته الفقهية ، فإنه يستمد مزيداً من محبة الاستقرار والثبات ، من ثبات مركزه هو ، وعدم قابليته للعزل من منصبه . لقد رفعته معلوماته القانونية من قبل إلى مركز مرموق بين أقرانه ، ثم تأتى سلطته السياسية فتضفى على مركزه هذا وجاهة ، وتجعل له ميول الطبقات الممتازة ونزعاتها .

ولما كان القاضى الأمريكى مسلحاً بما خول له من حق إعلان عدم دستورية القوانين ، صار يتدخل باستمرار فى الشئون السياسية . إنه لايستطيع أن يكره الناس على

وضع القوانين ولكنه يستطيع على الأقل إجبارهم على ألا يرفضوا احترام القوانين التى وضعوها، وألا يكونوا متناقضين مع أنفسهم. لم يغب عنى أن فى الولايات المتحدة نزعة خفية نحو الإنقاص من قوة السلطة القضائية، وأن الحكومة تستطيع، بحسب معظم دساتير الولايات المختلفة، وبناء على طلب المجلسين التشريعيين إقصاء القضاة من مراكزهم. كما تقضى بعض دساتير الولايات الأخرى بأن يكون أعضاء الهيئة القضائية بالانتخاب، بل ويمكن أيضاً إعادة انتخابهم لأكثر من مرة. وإنى لأجرؤ على التكهن بأن هذه البدع سوف تؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى أخطار جسام، وسيأتى عليها يوم تجد فيه أنها، بإنقاصها استقلال القضاء، قد هاجمت الجمهورية الديمقراطية نفسها، لا السلطة القضائية وحدها.

ويجب ألا يتصور أحد مع ذلك أن هذه العقلية القانونية مقصورة فى الولايات المتحدة على المحاكم وحدها، بل إنها تمتد إلى ما وراءها من مراحل طويلة. فلما كان المحامون هم الطبقة المستنيرة الوحيدة التى لا يسىء الشعب الظن بها، صاروا هم الذين يعينون فى معظم الوظائف العامة الكبرى، فتراهم كثيرين فى المجالس التشريعية وفى المراكز الرئيسية فى مختلف الإدارات. فلا غرو أن صار لهم تأثير قوى فى وضع القوانين وفى تنفيذها. ومع ذلك فهم مضطرون إلى الإذعان لحكم الرأى العام، لأنهم لا يستطيعون مقاومته. ولكن من السهل علينا أن نجد دلائل كثيرة على ما يمكن أن يعملوه. لو كانوا أحراراً فى أن يعملوا مايشاءون. فالأمريكيون الذين جددوا كثيراً وخلقوا الكثير من البدع فى قوانينهم السياسية، لم يدخلوا سوى تغييرات طفيفة فى قوانينهم المدنية، وقد تمت هذه التغييرات بصعوبة جمة على الرغم من أن كثيرا من هذه القوانين تتعارض مع وضعهم الاجتماعى. ومرد ذلك إلى أن الأغلبية مضطرة فى أمور القانون المدنى إلى الرجوع إلى سلطة رجال القانون. والمحامون الأمريكيون لا يميلون إلى التجديد إذا تركوا وشأنهم.

فقد يعجب الرجل الفرنسى كل العجب عندما يسمع الناس يتشكون فى الولايات المتحدة من روح الجمود الغالبة على رجال القانون ومن تحيزهم للمؤسسات القائمة.

إن تأثير العادات القانونية ليمتد إلى ما وراء الحدود الدقيقة التى أشرت إليها، فلا تكاد تبدو مشكلة أساسية فى أفق الولايات المتحدة حتى تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مشكلة قضائية، ومن ثم كان الأطراف مضطرين إلى استعارة الآراء، بل والعبارات، المستعملة فى الإجراءات القضائية واستعمالها فى مناقشاتهم اليومية. ولما كان معظم الرجال الذين يتصدون للخدمات العامة، من المحامين، أو ممن كانوا منهم، فإنهم يدخلون عادات مهنتهم ومصطلحاتها الفنية فى إدارة الشئون العامة؛ ثم يأتى المحللون فينشرون هذه العادات بين جميع الطبقات، وبذلك صارت لغة القانون ومصطلحاته هى اللغة الجارية على كل لسان، وأخذت العقلية القانونية التى نشأت فى المدارس والمحاكم تتغلغل شيئاً فشيئاً فيما وراء أسوار هذه المؤسسات، حتى وصلت إلى صميم المجتمع، ونزلت إلى طبقاته الدنيا. وينتهى الأمر بأن يأخذ الشعب كله بعادات القضاة والمحامين وأذواقهم. فالمحامون فى الولايات

المتحدة قوة لا يخشى الناس بأسها إلا قليلاً، لأنهم لا يكادون يحسونها . فليس لهم سمة خاصة تميزهم عمن سواهم ؛ ذلك إلى أنهم يتكيفون بمرونة عظيمة بحسب مقتضيات العصر ، ويلائمون بين أنفسهم وبين كل حركة من حركات الهيئة الاجتماعية . إلا أن هذا الفريق من الناس ليغشى الجماعة بأسرها ، ويتغلغل فى كل طبقاتها ، ويؤثر فى جميع البلاد بشكل غير محسوس . فهو الذى يشكلها آخر الأمر بما يتفق ورغباته .

## نظام المحلفين فى الولايات المتحدة، باعتباره مؤسسة سياسية

المحاكمة بوساطة المحلفين شكل من أشكال سيادة الشعب ، ويجب أن تقارن بالقوانين الأخرى التى تقيم هذه السيادة - تأليف هيئة المحلفين فى الولايات المتحدة - تأثير اتباع نظام المحلفين فى الشخصية القومية - وفيه تربية للشعب - كيف يؤدى هذا النظام إلى توطيد نفوذ القضاء ونشر الروح القانونية بين الشعب ...

مادام الموضوع قد ساقنى إلى الكلام عن إدارة العدالة فى الولايات المتحدة فليس من الصواب أن أتركه من غير إشارة إلى نظام المحلفين . ومن الممكن أن ننظر إلى نظام المحاكمة بالمحلفين هذا من وجهتين مختلفتين ؛ فننظر إليه باعتباره مؤسسة قضائية وباعتباره مؤسسة سياسية . ولو قصدت أن أعرف مدى كفالة هذا النظام لحسن تصريف العدالة وبخاصة فى القضايا المدنية ، لقلت إن فائدته موضع نزاع . فقد تأسس أول ما تأسس والجماعة مازالت فى طفولتها ، والمحاكم لا تقضى إلا فى المسائل الواقعية البسيطة ؛ فليس من السهل جعل هذا النظام يتلاءم مع احتياجات جماعة متحضرة حضارة راقية تضاعفت فيها علاقات الناس المتبادلة ، وكثرت إلى مدى يستثير الدهشة ، واتخذت صبغة عقلية مستنيرة .

إن ما أهدف إليه هنا هو أن أدرس نظام المحلفين باعتباره مؤسسة سياسية . فكل اتجاه آخر غير هذا الاتجاه ينحرف عن الموضوع الأساسى ، ولذلك فإنى لن أطيل فى ذكر نظام المحاكمة بوساطة المحلفين باعتباره مؤسسة قضائية . فعندما اختار الإنجليز العمل بهذا النظام ، كانوا شعباً يكاد يكون همجياً . أما الآن وقد أصبحوا من أكثر أمم العالم استنارة ، فيبدو لى أن استمساكهم به يزداد بازدياد ثقافتهم . فقد هاجروا إلى كل أرجاء هذه الدنيا ، واستعمروا فيها . فمنهم من أنشأ مستعمرات ، ومنهم من أقاموا دولاً مستقلة . أما البلد الأم فقد ظل محتفظاً بدستوره الملكى ، على حين أنشأ الكثير من ذراريه جمهوريات قوية ، وكانوا يفخرون فى كل مكان حلوا به بميزة الأخذ بنظام المحلفين . فأسسوا هذا النظام وسارعوا إلى إعادته فى كل محلة استوطنوها . فالمؤسسة القضائية التى تنال رضى شعب عظيم وتظل حائزة لهذا الرضى عصوراً طوالاً متتالية ، وتتكرر بكل عناية فى كل مرحلة من مراحل الحضارة ، وفى مختلف الأقاليم المناخية وكل شكل من أشكال الحكومة - هذه المؤسسة لا يمكن أن تكون متنافية مع روح العدالة .

ولكن لندع هذه الناحية من الموضوع . فمن ضيق النظر أن نعد نظام المحلفين مجرد مؤسسة قضائية ؛ ومهما كان نفوذه فى قرارات المحاكم عظيماً ، فهو أعظم من ذلك فى نظام المجتمع فى جملته . فنظام المحلفين مؤسسة سياسية قبل كل شىء ، وينبغى أن ننظر إليه من هذه الناحية كى نقدره حق قدره .

فالمقصود بالمحلفين عدد معين من المواطنين يختارون بالاقتراع ويخول لهم مؤقتاً حق إصدار الأحكام . فالمحاكمة بوساطة المحلفين ، من حيث الجرائم ، تبدو لى عنصراً جمهورياً فى الحكومة إلى حد كبير ، للأسباب التى أوردها فيما يلى :

قد يكون نظام المحلفين أرستقراطياً أو ديمقراطياً بحسب الطبقة التى يختار منها هؤلاء المحلفون ؛ ولكنه يظل مع ذلك محتفظاً بكامل صفته الجمهورية من حيث إنه يضع توجيه المجتمع الحقيقى فى أيدى المحكومين أنفسهم ، أو فى أيدى جزء منهم ، وليس فى أيدى الحكومة . ولا يخفى أن القوة لم تكن أبداً أكثر من عنصر زائل من عناصر النجاح فى شىء ما ، وبعد القوة تأتى فكرة الحق . فكل حكومة لاتصل إلى أعدائها إلا فى معترك القتال مآلها الهلاك الزؤام . لايوجد الجزاء الحقيقى للقوانين السياسية إلا فى التشريع الجنائى . فإن انعدم هذا الجزاء فقد القانون قوته عاجلاً أو آجلاً . وعلى هذا كان الذى يتولى عقاب المجرم على ما ارتكبه ، سيد المجتمع المسيطر عليه . ولما كان نظام المحلفين يرفع الشعب نفسه ، أو على الأقل طبقة من المواطنين ، إلى منصات القضاء ، فهو إذن يخول للشعب أو لهذه الطبقة من المواطنين حق توجيه المجتمع .

يختار المحلفون فى إنجلترا من طبقة الأرستقراطيين . والأرستقراطيون هؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويطبقونها ، ويعاقبون كل من ينتهك حرماتها . فكل شىء عندهم يقوم على أساس متسق ، ومن ثم ساغ لنا أن نسمى إنجلترا جمهورية أرستقراطية حقاً . أما فى الولايات المتحدة فالنظام عينه يصدق على الشعب جميعه ؛ فلكل مواطن أمريكى حق مقرر فى أن يَنتخب ويُنتخب . ويبدو أن نظام المحلفين على النحو الذى يفهمونه فى أمريكا ، قد جاء نتيجة مباشرة ومتطرفة من نتائج سيادة الشعب ، شأنه فى ذلك شأن نظام الانتخاب العام . فهما أداتان متساويتان فى القوة ، ويعاونان على سيادة الأغلبية . فجميع الملوك الذين اختاروا أن يقيموا حكمهم على أساس سلطتهم هم الخاصة وحدها ، وأن يوجهوا المجتمع بدلاً من أن يتبعوا هم توجيهاته - أضعفوا من سلطان نظام المحلفين هذا ، أو قضوا عليه . فقد ألقى ملوك أسرة تيودور بالمحلفين الذين أبوا أن يدينوا الناس ، فى أعماق السجون ، وأمر نابليون بأن يتم انتخاب المحلفين على أيدى عملائه وأعوانه .

ومهما كان معظم هذه الحقائق جلياً ولا نزاع فيه ، فإنه لم ينل إجماع الناس عليه . فمازال نظام المحاكمة بواسطة المحلفين هذا غير مفهوم الفهم الصحيح ، فى فرنسا على الأقل . فإن نحن عرضنا لبحث الصفات التى يجب أن تتوافر فى المحلفين ، اقتصر البحث

على الكلام فيما لدى المواطنين الذين يقع عليهم الاختيار من ذكاء ومن علم ، كأن نظام المحلفين ليس إلا مؤسسة قضائية . وهذا فى نظرى أقل نواحى الموضوع شأناً . فنظام المحلفين نظام سياسى قبل كل شىء ، ويجب اعتباره شكلاً من أشكال سيادة الشعب . فإذا ما رفضت هذه السيادة وجب أن يرفض نظام المحلفين ، أو يكيف بالقوانين التى على أساسها قامت هذه السيادة ؛ والمحلفون هم ذلك الجزء من الأمة الذى عهد إليه بتنفيذ القانون . كما أن رجال التشريع ، هم ذلك الجزء من الأمة الذى يضع القوانين . وكى يكون المجتمع محكوماً بطريقة واحدة ثابتة يجب أن يزداد عدد المواطنين ذوى الأهلية للعمل فى هذا النظام ، أو ينقص ، بحسب قوائم الناخبين . هذه هى أجدر وجهات النظر ، فى اعتقادى ، بعناية المشرعين ، وكل ما عداها ثانوى بالإضافة إليها وفرع لها .

فقد بلغ اقتناعى بأن نظام المحلفين مؤسسة سياسية قبل كل شىء ، أن صرت أنظر إليه على هذا الضوء عندما يطبق على القضايا المدنية . فالقوانين تظل دائماً قلقة غير مستقرة إلا إذا قامت على أساس من عرف الأمة وعاداتها . والعرف قوة الشعب الوحيدة الباقية التى تقاوم غيرها من القوى وتصمد أمامها . فإن اقتصر عمل المحلفين على النظر فى قضايا الجرائم لم يعد الشعب يشاهد عملهم إلا أحياناً ، وفى قضايا خاصة ، وعندئذ فيخشى عليه أن يعتاد الاستغناء عنهم فى مجرى الحياة العادى ، ويعد نظامهم مجرد أداة من أدوات الحصول على العدالة لا أداتها الوحيدة .

والأمر على العكس من ذلك عندما يشمل عمل المحلفين الحكم فى القضايا المدنية أيضاً . فتطبيق هذا النظام يصبح عندئذ واضحاً لهم وماثلاً أمامهم باستمرار ، لأنه يمس كل مصالح الجماعة ، ويشارك فيه كل إنسان : وبذلك يتغلغل فى جميع مظاهر الحياة ويشكل العقل البشرى على غرار أشكاله الخاصة ، ويرتبط شيئاً فشيئاً بفكرة العدالة نفسها .

وإذا اقتصر نظام المحلفين على القضايا الجنائية وحدها ، أصبح فى خطر باستمرار . أما إذا استخدم فى الإجراءات المدنية استطاع أن يتحدى اعتداءات الزمن ، واعتداءات الإنسان عليه . فلو كان من السهل استبعاد نظام المحلفين من العادات الإنجليزية سهولة استبعاده من قوانينهم ، لزال فى عهد آل تيودور ؛ ولكن الحق أن نظام المحلفين المدنى قد أنقذ فعلاً حريات الإنجليز فى ذلك العهد . وأيا كان الشكل الذى يطبق به فلابد أنه يؤثر فى الشخصية القومية تأثيراً عظيماً ؛ ويزداد تأثير هذا النظام زيادة كبيرة إذا ما أدخل فى القضايا المدنية . فنظام المحلفين ، وبخاصة فى القضايا المدنية ، ينفث روح القضايا فى عقول المواطنين جميعاً . فهذه الروح ، مع العادات المتصلة بها ، تعد أسلم إعداد للمؤسسات الحرة فهى تثبت احترام موضوع الأحكام وفكرة الحق فى كل الطبقات . فلو أزلنا هذين العنصرين لأصبح حب الاستقلال مجرد شهوة هدامة . فنظام المحلفين يعلّم الناس ممارسة العدالة ، ويعلم كل مواطن أن يحكم على أخيه بما يجب أن يحكم أخوه عليه به . وتصدق هذه الحقيقة ، بوجه خاص ، فى حالة المحلفين فى القضايا المدنية . فإن كان عدد الأشخاص

الذين يمكنهم أن يفهموا المحاكمات الجنائية صغيراً ، فكل إنسان معرض لأن تكون له قضية أمام المحاكم المدنية . فنظام المحلفين يعلم كل امرىء ألا ينكص أمام مسئوليته عن كل ما يفعل ، ويمكن له من أن يثق بنفسه الثقة الجديرة بالرجولة الحقة ، والتى لا يمكن لأية فضيلة سياسية أن توجد بدونها ، ويفيض على كل مواطن نوعاً من الجلال ، ويجعلهم جميعاً يشعرون بالواجبات التى يتحتم عليهم القيام بها نحو المجتمع ، والدور الذى يقومون به فى حكومته - فهو ، بإكراهه الناس على توجيه انتباههم إلى أمور غير أمورهم الخاصة ، يهذب من هذه الأثرة الشخصية ، والأثرة كما لا يخفى آفة المجتمع .

إن نظام المحلفين هذا ليدرب الناس ويعاونهم معاونة صادقة على جعل أحكامهم على الأشياء سديدة ، ذلك إلى أنه يزيد ما لديهم من فطنة طبيعية . هذه فى نظرى ميزته الكبرى . فما أشبه هذا النظام بمدرسة مجانية مفتوحة باستمرار يدرس فيها كل محلف حقوقه ، ويتصل كل يوم بفئات من أعلم الناس وأكثرهم استنارة من فئات الطبقة العليا ، ويصبح ملماً بالقوانين إلماماً عملياً . فالمحامون المترافعون ، والقضاة ، يجعلونها فى متناول مقدرته ، بل وتتلاءم مع أهواء الأطراف المتقاضية . وفى رأيى أن ذكاء الأمريكى العملى ، وذوقه السليم فى الشئون السياسية ، يرجعان فى الغالب إلى طول تمرسه بنظام المحلفين فى القضايا المدنية .

ولست أدرى ما إذا كان نظام المحلفين هذا مفيداً لأصحاب القضايا ، ولكنى واثق كل الثقة من فائدته العظيمة للذين يقضون فى تلك القضايا ، وأعده وسيلة من أنجح الوسائل التى يمكن أن يستخدمها المجتمع فى تربية الشعب .

إن ما قلته هذا يصدق على الأمم جميعاً . ولكن الملاحظة الآتية خاصة بالأمريكيين ، وسائر الجماعات الديمقراطية . فقد أشرت من قبل إلى أن رجال القانون والقضاء فى البلاد الديمقراطية يكونون الهيئة الأرستقراطية الوحيدة التى تستطيع أن تجعل حركات الشعب معتدلة . فليس فى أيدى هذه الأرستقراطية قوة مادية ، وإنما هى تمارس ما لها من نفوذ محافظ على عقول الناس . وأغزر مصادر سلطتها هو نظام المحلفين فى المسائل المدنية . أما فى القضايا الجنائية ، حيث يناضل المجتمع ضد فرد واحد ، فقد ينظر المحلفون إلى القاضى على أنه الأداة الطبيعية السلبية فى أيدى السلطة الاجتماعية ، ويسيئون الظن بكل ما ينصح لهم به . وزيادة على ذلك ، فالقضايا الجنائية تدور كلها حول حقائق بسيطة يستطيع كل امرىء أن يقدرها بفطرته السليمة ؛ وهنا يتساوى القاضى والمحلفون . ولكن الأمر ليس كذلك فى القضايا المدنية ؛ ففيها يبدو القاضى حكماً نزيهاً لا غرض له بين أهواء الطرفين المتقاضيين المتضاربة . فالمحلفون يتطلعون إليه هنا فى ثقة ، ويستمعون إليه فى احترام ، لأن عقله فى هذه الحالة يسيّر عقولهم ، ويهيمن عليها . فالقاضى يلخص لهم الأدلة التى أرهقت ذاكرتهم ، ويرشدهم وسط اتجاهات الإجراءات الملتوية ، ويوجه انتباههم إلى واقع المسألة المعروضة عليهم للحكم فيها ، وينبههم إلى طريقة مراعاة ما يقتضيه القانون . فسلطانه عليهم غير محدود أو يكاد يكون كذلك .

فإن طلب إلى أن أوضح السبب الذى جعلنى لا أتأثر إلا قليلاً بهذه الحجج المستمدة من جهل المحلفين بشئون القضايا المدنية ، أجبت بأنه فى هذه الإجراءات ، إذا لم تكن المسألة المعروضة للحل مجرد وقائع ليس إلا ، لا يكون للمحلفين من الهيئة القضائية سوى مظهرها فحسب ، فهم لا يعملون شيئاً سوى أن يؤيدوا قرار القاضى ؛ وهم يؤيدونه بسلطة المجتمع الذى يمثلونه ، على حين يؤيده القاضى بسلطان العقل والقانون .

وللقضاة فى كل من إنجلترا وأمريكا نفوذ على المحاكم الجنائية لم يحدث أبداً أن كان لأحد من القضاة الفرنسيين . والسبب فى هذا الفرق سهل إدراكه . فالقضاة الإنجليز والأمريكيون أقاموا سلطتهم فى القضايا المدنية ، ولا ينقلونها إلا فيما بعد إلى محاكم من نوع آخر ، لم تكن قد اكتسبت فيها أول الأمر . وفى بعض الأحوال ، التى كثيراً ما تكون ذات أهمية بالغة ، يكون للقضاة الأمريكيين الحق فى إصدار الحكم بأنفسهم وحدهم . ففى هذه الأحوال يكونون قد وضعوا عرضاً فى المركز الذى يشغله القضاة الفرنسيون عادة . إلا أن نفوذهم الأدبى أوسع جداً . فهم لا يزالون محاطين بذكرى المحلفين ، ويكاد حكمهم أن يكون له من السلطة بقدر ما لصوت الجماعة التى تمثلها هذه المؤسسة . ويمتد نفوذهم وراء حدود المحاكم بمراحل بعيدة فى الحياة الخاصة ، وفى ضجة الأعمال العامة وجلبتها ، وفى المجالس العامة والتشريعية ، يكون القاضى الأمريكى محوطاً دائماً برجال اعتادوا أن يعتبروا عقله يفوق عقلهم . وبعد أن يكون قد مارس سلطته بإصدار الأحكام فى مختلف القضايا ، يظل يؤثر فى عادات الذين عملوا معه بصفته الرسمية ، بل وفى أخلاقهم أيضاً .

فنظام المحلفين الذى يبدو فى ظاهر أمره مقيداً لحقوق القضاة ، إنما يوطد قوتهم فى الواقع . وليس ثَم بلاد فيها القضاة أقوياء بمثل ما هم فى البلاد التى يشاركهم الشعب فى ميزاتهم . فبوساطة المحلفين فى الشئون المدنية خاصة استطاع القضاة الأمريكيون أن يبثوا روح مهنتهم القانونية فى نفوس أدنى طبقات المجتمع . وهكذا يكون نظام المحلفين الذى يعد أنشط وسيلة لجعل الشعب يحكم ، هو كذلك أنجع طريقة لتعليمه كيف يحسن هذا الحكم .